ظاهرة الفقر في مصر بين الواقع والمأمول ومكانتها بين بعض الدول النامية

[٩]

محمد كامل إبراهيم ريحان[١]– هشام إبراهيم القصاص[٢]– سهام أحمد عبد الحميد[٢]– ولاء عثمان عبد الفتاح[٢]

١) قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٢) قسم العلوم الزراعية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

إن قضية الفقر خاصة في بلدان العالم الثالث تعد أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم المعاصر، لذا استهدف هذا البحث التعرف علي مؤشرات الفقر في مصر، ودراسة أهم العوامل المحددة له، والتي يمكن من خلالها الحد من مستويات الفقر في المجتمع المصري.

وقد تبين من الدراسة أن نسبة الفقراء في مصر عام ٢٠١٥ مثلت حوالي ٢٧,٨% من إجمالي السكان، منهم حوالي ٥,٤% يعيشون في حالة من الفقر المدقع. كما تبين تزايد نسبة الفقر في الوجه القبلي عن الوجه البحري، وفي الريف عن الحضر.

وقد تم استخدام منهجية بيانات زمنية مقطعية(Panel Data)، والتي تعتمد علي بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معاً؛ للتغلب علي مشكلة توافر البيانات عن مشكلة الفقر بصفة خاصة، سواء من خلال العينة العشوائية أو السلاسل الزمنية فكلاهما يتطلب متطلبات تعجز الدراسة الحالية عن مواجهتها، وقد تم اختيار السلاسل الزمنية لمدة عامين هما (٢٠١٤، ٢٠١٥) كأحدث سنتين توافر بهما البيانات الخاصة بالفقر للدول موضع الدراسة لإنعكاس البعد الزمني (أثر زمن العينة)؛ فأصبحت درجات الحرية عالية بعد أن أصبحت N مرتفعة. كما شملت عينة الدراسة علي ١٤ دولة لبعض مناطق الدول المختلفة، الممثلة للبيانات المقطعية وهي تعكس البعد المقطعي (أثر مناطق العينة). لمعرفة المحددات التي تؤثر علي نسبة الفقر في مصر وبعض الدول النامية التي تتضمنها الدراسة.

وتبين من خلال التقدير القياسي لمحددات الفقر أن المتغيرات التي تسهم إسهاما معنويا في تفسير التغير في مستوي الفقر هي: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة، معدل التضخم، سكان المناطق الريفية، القيمة المضافة للزراعة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأن ٩٨% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر تعزي إلي هذه المتغيرات المستقلة حيث أن زيادة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة ١,٠١%.

وأوصت الدراسة بتقليل نسبة سكان المناطق الريفية من ٥٦,٩% إلي ٢٤,٠١%، وتقليل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بها من ٤,٥% إلي٤,٣٨%، وخفض معدل البطالة من ١٢,٨% إلي ٥,٢٢%، وتقليص معدل التضخم من ١٠,٤% إلي ٨,٦٢%، وزيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة بها من ١١,٣% إلي ١٧,٨١%، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بها من ١٠,٨% إلي ١٤,٧%. لخفض نسبة الفقر من ٢٧,٨% إلي ١٥,٩٥%. ويتحقق ذلك عن طريق الأهتمام بالتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال التوسع في استصلاح الأراضي و زيادة الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية بتجميع الحيازات المفتته وعودة الدورة الزراعية وتفعيل دور المرشد الزراعي، بالإضافة إلي إقامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للأفراد.
الكلمات الافتتاحية: الفقر، الفقر القومي، الفقر المدقع، التنمية البشرية، محددات الفقر.

المقدمة

تمهيد: تعد قضية الفقر من أهم القضايا التي تشغل صانعي القرار خاصة في الدول النامية. وعلى الرغم من الإهتمام بقضية الفقر خاصة منذ منتصف القرن العشرين، إلا أنها مازالت مستمرة إلى الآن، مما يعنى ضرورة وجود سياسات فاعلة لخفض الفقر تتبنى استراتيجيات بديلة (حجازي، عزه محمد، ٢٠١٥).

وفي السبعينيات كان يشار للفقر علي إنه إنخفاض في مستويات الدخل والإستهلاك ومن ثم الفشل في إشباع الحاجات الأساسية. وعليه وضعت كل دولة لنفسها حداً أطلقت عليه خط الفقر الوطني. وتم تحديده بمبلغ مالي بالعملة المحلية. فإذا ما وقع دخل الفرد تحت هذا الخط أعتبر فقيرًا. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥، ص١). واتسع المفهوم في الثمانينيات والتسعينيات، فلم يعد مقتصرا على مبدأ الافتقار للموارد بل تطور إلى الحرمان النسبي، والذي يعرف الفقر على أنه الفشل في الحفاظ على المعايير السائدة في مجتمع معين(Jameson Boex; 2006). وفي الآونة الأخيرة، تم تعميق هذا المفهوم ليشمل فكرة حرمان القدرات المتمثلة في الحرمان من جوانب غير نقدية مثل حرية الأفراد اللازم توفرها من اجل توسيع وتنمية القدرات البشرية وأي قدرات أخرى وذلك في إطار مدخل القدرة Capability approachللاقتصادي(Sen;2005) وعليه، فقد عرف (World Bank; 2001) الفقر على أنه الحرمان الواضح من الرفاهية. وأشار البنك الدولي إلى أن للفقر جوانب مختلفة

تتمثل في الدخل المنخفض، ومحدودية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وعدم وجود صوت أو سلطة، علاوة على الضعف والتعرض للمخاطر كما عرف الفقر النسبي علي إنه دخول بعض أسر المجتمع، وبعض أفراده تقل عن متوسط الدخل الذي يسود في هذا المجتمع، إذ يعدون فقراء بالنسبة إلى الآخرين، كما لا يمكنهم دخلهم من الحصول علي الاحتياجات الأساسية (كريم، كريمة، ٢٠١٢، ص١١٣).

فالفقر المطلق: يعنى عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية المتمثلة في (المأكل، المسكن، الملبس، الصحة، التعليم، المواصلات والاتصالات) ويعرف أيضاً بأنه الفقر الوطني. بينما الفقر المدقع: ويطلق علية أيضاً الفقر الغذائي هو عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية. بمعني أنه نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي. (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، ٢٠٠٩، ص٦).

ويعرف خط الفقر القومي بأنه: تكلفة الحصول علي السلع والخدمات الأساسية للفرد او الأسرة ويتكون من مكونان هما مكون غذائي وغير غذائي.

(١) المكون الغذائى Food Poverty Line (FPL) طبقا لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وصندوق الغذاء العالمى هو تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الإستهلاكى للفقراء وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعى. وتختلف تكلفة السلع الغذائية باختلاف المناطق الجغرافية ويمثل خط الفقر الغذائى – إلى حد كبير– كلفة البقاء على قيد الحياة.

(٢) المكون غير الغذائى : يتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائى وهو نسبة من الإنفاق الغذائى للاسر التى يساوى إنفاقها الكلى قيمة خط الفقر الغذائى. هذه الاسر اضطرت الى التغاضى عن جزء من الانفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية تجد نفسها غير قادرة عن الاستغناء عنها.

خط الفقر القومى = المكون الغذائى + المكون غير الغذائى(الخولانى، محمد محمد، ٢٠١٢، ص٨٥٩):

ويمكن قياس الفقر عن طريق التعبير عن عدد الفقراء كنسبة من السكان أو عن طريق قياس مستوى المعيشة معبرا عنها بدخل العائلة أو متوسط نفقات الفرد. ومعامل جيني الدال علي عدم المساواة، بالإضافة إلي مؤشر الفقر البشري و الفقر متعدد الأبعاد (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٥، ص١١).

وينتشر الفقر بشكل أوسع في المناطق الريفية، وحسب الإتجاهات الحالية، لن تقل نسبة الفقراء في الأرياف عن ٥٠% قبل عام ٢٠٣٥ ((Ravillion, Martin (2000). ويعتمد معظم السكان الريفيين علي الزراعة، ومما لا شك فيه أن الزراعة محوراً رئيسياً في أي عملية تنمية، ولكن نتيجة الأضرار البيئية التي تلحق بها مثل قلة مساحة الأراضي الزراعية؛ نتيجة التوسع العمراني، والتجريف، التبوير، التصحر وملوحة الأرض، وقلة المياه المؤدية لتدهور الإنتاجية، والتزايد في عدد السكان وزيادة الإستهلاك تكون عائق أمام التنمية، (الطحلاوي، محمد ٢٠١١). وبالتالي يرتبط الفقر في الأرياف ارتباطاً مباشراً بتدهور الأراضي والموارد الطبيعية؛ فالتدهور يتسبب في الفقر، وفي حالات كثيرة، يجعل الفقر من إصلاح الموارد الطبيعية أمراً صعباً جداً(الأمم المتحدة ٢٠٠٥). ومن جهة أخرى فإن البيئة الفقيرة ليست عائقا حتميا أمام التنمية، ما دام هناك رأسمال بشري مؤهل وكاف لتوظيف القدرات البشرية في عملية التنمية، فالفقر يرتبط ببيئة غير صحية فقيرة من الرأسمال البشري والثقافي، أكثر مما هي ببيئة محدودة الموارد المادية ((Shyamsundar, Priya (2002). ويلاحظ أن التمكين القانوني للأشخاص والجماعات الفقيرة، ومنحهم حقوقًا تتعلق بالأراضي و تكافؤ فرص حصولهم على الأراضي سيؤديان إلى نتيجة ثلاثية الأبعاد، وهي: زيادة تأمين سُبُل المعيشة، وتحفيز التنمية الاقتصادية، والحد من تركيز غازات الدفيئة. ومن ثم، يمكن أن يسهم التمكين القانوني للفقراء في الحد من الفقر على نحو مستدام (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

ومما سبق يتبين أن الفقر بصفة عامة من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، وأسبابها متشابكة مابين أسباب سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية ولذلك فإن القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية؛ سوف يؤدي إلي وقف التدهور البيئي والاستنزاف لموارد الأرض والمياه، وبالتالي الوصول للتنمية المستدامة، فضلًا عن أنها ضرورة إنسانية أولًا.

مشكلة البحث

يعتبر الفقر من أبرز الظواهر الإجتماعية والاقتصادية المعقدة، والتي تتسبب فيها عدة عوامل، فهي ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم ولا تقتصر على جزء جغرافي معين، والمجتمع المصري أحد المجتمعات الذي ما فتئت تتزايد وتتوسع فيها ظاهرة الفقر، علي الرغم من الجهود التنموية المبذولة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية لتحسن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية علي مر الزمن علي المستوي المحلي والعالمي لتقليل مشكلة الفقر؛ مما أدي إلي عدم وجود إستقرار إجتماعي واقتصادي بالمجتمعات (سعيد، محمد فوزي ٢٠١٢ ص٣٧٩). الأمر الذي يستلزم معه التعرف علي الوضع الراهن لمستويات الفقر في مصر، وتحديد ودراسة أهم العوامل والمحددات التي تؤثر علي مستويات الفقر بها، وإعادة النظر في توجيه وتحسين مستوي تلك المحددات وفقاً لأهميتها النسبية كمحاولة لتخفيض مستويات الفقر في مصر تبعاً للمستوي القياسي المفترض من قبل البحث.

اهداف الدراسة

يهدف البحث إلي تحليل الوضع الراهن لمستويات الفقر في مصر، والتقدير الإحصائي لبعض مؤشرات التنمية العالمية لتحديد أهم المحددات التي تؤثر علي مستوي الفقر في مصر القائم حالياً وبعض الدول النامية؛ وإمكانيات خفض نسبة الفقر في مصر إلي أفضل مستوي ممكن. وتحقيق الوضع المأمول له.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث علي إستخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي للتعرف علي العوامل المرتبطة بمستوي الفقر كمحددات له؛ بإستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد وإتباع طريقة المربعات الصغري العادية "OLS" في التقدير لبيانات زمنية مقطعية. كما اعتمد البحث علي البيانات الثانوية المنشورة من قبل بعض الأجهزة المحلية كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واستخدام بيانات بحث الإنفاق والإستهلاك والدخل لأعداد متفرقة خلال الفترة من

١٩٩٠–٢٠١٥ للوقوف علي الوضع الراهن لمستويات الفقر في مصر، وبيانات بعض المنظمات الدولية كالبيانات الواردة بتقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي عن التنمية في العالم؛ وترتيباً علي ذلك تم استخدام منهجية بيانات زمنية مقطعية(Panel Data)، والتي تعتمد علي بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معاً؛ للتغلب علي مشكلة توافر البيانات عن مشكلة الفقر بصفة خاصة، سواء من خلال العينة العشوائية أو السلاسل الزمنية فكلاهما يتطلب متطلبات تعجز الدراسة الحالية عن مواجهتها، وقد تم اختيار السلاسل الزمنية لمدة عامين هما (٢٠١٤، ٢٠١٥) كأحدث سنتين توافر بهما البيانات الخاصة بالفقر للدول موضع الدراسة لإنعكاس البعد الزمني (أثر زمن العينة)؛ فأصبحت درجات الحرية عالية بعد أن أصبحت N مرتفعة. كما شملت عينة الدراسة علي ١٤ دولة لبعض مناطق الدول المختلفة، الممثلة للبيانات المقطعية وهي تعكس البعد المقطعي (أثر مناطق العينة). وذلك لتحديد العوامل التي تؤثر علي مستويات الفقر والإستفادة منها في خفض نسبة الفقر في مصر وتحقيق الوضع المأمول في انخفاضها.

النتائج ومناقشتها

أولاً: الوضع الراهن للفقر في مصر

١- تطور عدد ونسبة الفقراء تحت خط الفقر القومي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥): بدراسة تطور عدد ونسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطني في مصر خلال الفترة (١٩٩٠:٢٠١٥) بالجدول(١): تبين تزايد عدد ونسبة الفقراء من ١٢,٧٨ مليون نسمة، ٢٤,٣% عام ١٩٩٠ إلي ٣٠ مليون نسمة، ٢٧,٨% عام ٢٠١٥ علي الترتيب. وبهذا يمكن القول أن ازداد كلا من العدد الإجمالي لهؤلاء الفقراء ونسبة الفقراء باطراد على مستوى الجمهورية. ونلاحظ أن عدد الفقراء قد زاد من ٢٢,٥٦ مليون نسمة عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي ٣٠ مليون نسمة عام ٢٠١٥؛ بنسبة زيادة عددية قدرها ٣٣%. وأن نسبة الفقر قد زادت من ٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي ٢٧,٨ عام ٢٠١٥؛ بنسبة زيادة قدرها ٥,٧%. كما أن نسبة الفقراء عام 2015 هى الأعلى منذ عام 1990. وهذا ما يدعو للقلق من تمادي زيادة نسبة

وعدد الفقراء في مصر؛ لذلك يلزم البدأ فوراً في التنسيق بين كافة مؤسسات الدولة من أجل القضاء علي الفقر.

٢- تطور نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥): بدراسة تطور نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع في مصر خلال هذه الفترة الموضحة بنفس الجدول تبين أن هناك تحسن وانخفاض ملحوظ في نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع بالرغم من الإرتفاع المتزايد في نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر الوطني، ففي عام١٩٩٠/١٩٩١

جدول رقم(١): تطور عدد ونسبة الفقراء تحت خط الفقر المطلق، والمدقع في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنوات	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	عدد الفقراء بالمليون	نسبة الفقر المدقع
1991/1990	24.3	12.78	8.9
2000/1999	16.7	10.65	2.9
2005/2004	19.6	14.24	3.6
2009/2008	21.6	16.3	6.1
2011/2010	25.2	19.61	4.8
2013/2012	26.3	22.56	4.4
2015	27.8	30	5.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق، أعداد متفرقة.

انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع من ٨,٩% من السكان إلي نحو ٢,٩% عام ١٩٩٩، وبعدها بدأت الفترة من ١٩٩٩:٢٠٠٨ في الزيادة في نسبة الفقر المدقع علي مستوي مصر، ثم انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٢/٢٠١١، واستمرت في الإنخفاض حتي عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وعادت في الإرتفاع عام ٢٠١٥ لتصل إلي ٥,٤% من السكان؛ وقد يرجع هذا الارتفاع إلي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة في مصر.

٣- تطور نسبة السكان تحت خط الفقر القومي لمناطق مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥): بدراسة تطور نسبة السكان تحت خط الفقر القومي (نسبة الفقراء) في المناطق المختلفة لمصر خلال هذه الفترة تبين؛ تذبذب نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في كل

المناطق علي مستوي الجمهورية، فاتضح أن المحافظات الحضرية أقل مناطق الجمهورية فقراً تليها، منطقة حضر وجه بحري ثم ريف وجه بحري، وعلي النقيض فكانت منطقة الوجه القبلي بشقيها الحضري والريفي أسوء مناطق الجمهورية فقراً. وقد أخذت هذه النسبة في الارتفاع المستمر في كل المناطق في خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلي ٢٠١٠/٢٠١١، وبعدها بدأت هذه النسبة في الإنخفاض علي مستوي أقاليم مصر، فيما عدا منطقة المحافظات الحضرية والحضر لكلا من وجه بحري وقبلي؛ فقد شهد تحسن في نسبة السكان تحت خط الفقر وانخفضت هذه النسبة من ١٥,٧%: ١٥,١%، ١١,٧%: ٩,٧%، ٢٦,٧%: ٢٤,٤% علي الترتيب. في حين لم يحدث أي إنخفاض في هذه النسبة علي مستوي الريف المصري بل تزايدت ووقع المزيد من الريفيين في براثن الفقر. ومن هنا يمكن القول أن نسبة السكان تحت خط الفقر القومي آخذ في الانكماش علي مستوي حضر مصر، ولكنه مازال واسع الانتشار في الريف المصري؛ وقد يعزي هذا إلي أن السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية تلقي الضوء علي الحضر بنسبة أكبر من الريف المصري. وبالتالي فإن الريف المصري في حاجة ملحة وماسة إلي توجيه الإهتمام الشديد به؛ لتقليل وتحسين نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر القومي ومساعدتهم علي الخروج من براثن الفقر.

٤- مستوي الفقر علي مستوي محافظات الجمهورية: وفقاً لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠١٤/٢٠١٥، اتضح أن نسبة الفقراء فى مصر وصلت إلى أعلى مستوياتها فى محافظة أسيوط بنسبة بلغت نحو 60%، تليهما محافظة قنا بنسبة 58%، ثم سوهاج ٥٥%، وعلي النقيض فإن أقل نسبة للفقراء فى مصر فى محافظة البحر الأحمر التي تصل إلي ٢%، يليها السويس بنسبة ٥%، والمنوفية بنسبة ٦%، ثم دمياط ١٠%، محافظة بورسعيد بنسبة 6.7%، والغربية ١١% تليها محافظة الاسكندرية بنسبة11.6%، وأن 18%من سكان القاهرة من الفقراء.

٥- تطور قيمة خط الفقر للفرد في السنة بالجنية لأقاليم مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥): ترجع أهمية خط الفقر إلى سهولته فى تحديد الحاجات الأساسية اللازمة لمعيشة

الإنسان من ملبس، مأكل، مسكن، رعاية صحية، تعليم و وسائل مواصلات، ويعرف بإنه عتبة الدخل التى تقسم أفراد المجتمع إلى فقراء وغير فقراء.

وبدراسة قيمة خطوط الفقر للفرد بمصر خلال الفترة المذكورة بالجدول (٢) أتضح أن: أقل خط فقر مطلق سجل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بحضر الوجه البحري حيث بلغ قيمته نحو ١٤٠٣ جنيه/سنويا للفرد، وأقل خط فقر مدقع سجل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بحضر الوجه البحري أيضاً حيث بلغ قيمته نحو ٩٧٤,٥ جنيه/سنويا للفرد، بينما سجل أعلي قيمه لخط الفقر المطلق عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بالمحافظات الحضرية بقيمة قدرها ٦١٤٠,٨ جنيه/سنويا للفرد، وسجل أعلي قيمه لخط الفقر المدقع عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بالمحافظات الحضرية أيضاً بقيمة قدرها ٣٩٩٨,٣ جنيه/سنويا للفرد علي الترتيب.

جدول رقم(٢): تطور قيمة خطوط الفقر للفرد في السنة بالجنية علي مستوي أقاليم مصر خلال الفترة من الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٤ : ٢٠١٥/٢٠١٤)

خط الفقر	الأقاليم السنوات	محافظات حضرية	حضر الوجه البحري	ريف الوجه البحري	حضر الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	إجمالى الجمهورية
خط الفقر المطلق	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤٥٣	١٤٠٣	١٤٢٩	١٤١٦	١٤٠٨	١٤٢٣
	٢٠١١/٢٠١٠	٣٣١٥	٣٠٢٥	٢٩٩٨	٣١٤٤	٣٠١٩	٣٠٧٦
	٢٠١٣/٢٠١٢	٤٣١٨	٣٨٣٥	٢٨٥٤	٣٩٦٨	٣٧٦٠	٣٩٢٠
	٢٠١٥/٢٠١٤	٦١٤١	٥٦٣١	٥٦٧٥	٥٨٢٣	٥٦٩٤	٥٧٨٨
خط الفقر المدقع	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٢٥	٩٧٥	٩٨٩	٩٨٤	٩٩٥	٩٩٥
	٢٠١١/٢٠١٠	٢١٨٩	١٩٦٧	٢٠٤٦	٢٠٦١	٢٠٣٩	٢٠٦١
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٧٥١	٢٤٨٠	٢٥٦٦	٢٥٦٢	٢٤٩٣	٢٥٧٠
	٢٠١٥/٢٠١٤	٣٩٩٨	٣٧٤٨	٣٨٧٠	٣٧٩٢	٣٨٢٠	٣٨٦١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق، أعداد متفرقة.

كما تبين أن الفرد الذى ينفق في المتوسط أقل من ١٤٢٣,١ جنيه/سنويا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أو ٣٠٧٦ جنيه سنويا عام٢٠١١/٢٠١٠ أو ٣٩٢٠ جنيه سنويا عام ٢٠١٣/٢٠١٢ أو ٥٧٨٧,٩ جنيه سنويا عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يعتبر من السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق. بينما الفرد الذى ينفق في المتوسط أقل من ٩٩٤,٥ جنيه/سنويا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أو ٢٠٦١ جنيه سنويا عام ٢٠١/٢٠١٠ أو ٢٥٧٠ جنيه سنويا عام

٢٠١٣/٢٠١٢ أو ٣٨٦١,٤ جنيه سنويا عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يعتبر من السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع. وفيما يخص أحدث عام توافر به البيانات وهو عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وجد أن ٥٧٨٧,٩ جنيهًا، ٣٨٦١,٤ جنيهًا هما قيمة خط الفقر المطلق والمدقع للفرد علي الترتيب في هذا العام؛ أي حوالي ٤٨٢ جنيه، ٣٢٢ جنيه للفرد في الشهر علي الترتيب. بمعني آخر أن الأسرة المكونة من خمس أفراد تحتاج إلي ٢٣٧٢ جنيها في الشهر؛ حتي تستطيع الوفاء بإحتياجاتها الأساسية. وقد بلغ خط الفقر العالمي وفقاً لآخر تقارير البنك الدولي نحو ١,٩ دولار في اليوم، وهو ما يعادل حالياً في مصر – وفقاً لسعر صرف الدولار أمام الجنية حالياً والبالغ نحو ١٧,٥٧ جنيهاً بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٦ (موقع بوابة معلومات مصر)– ٣٣,٤ جنية تقريباً في اليوم، ١٠٠١,٥ جنيهاً في الشهر للفرد الواحد، وبالتالي من يتقاضي أقل من ذلك يومياً فيعتبر تحت خط الفقر.

٦- الاتجاهات الزمنية العامة للفقر في مصر خلال فترة الدراسة: وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور عدد الفقراء تحت خط الفقر القومي في مصر بالجدول (٣) يتبين أنه آخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ وبلغ نحو ٢,٨٩ مليون نسمة. هذا وقد بلغ معامل التحديد (R2) نحو ٠,٨٨ مما يعنى أن ٨٨% من التغيرات في عدد الفقراء تحت خط الفقر القومي ترجع للعوامل التي يعكس أثرها متغير الزمن، هذا وقد ثبتت معنوية النموذج المستخدم للقياس. أما نسبة الفقراء تحت خط الفقر القومي في مصر تتزايد خلال فترة الدراسة بمعدل ١,٢٦% سنويا زيادة معنوية إحصائياً. بينما تتناقص نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع في مصر خلال فترة الدراسة بمعدل ٠,٢٣% سنويا تناقص غير معنوي إحصائياً.

جدول(٣): الاتجاهات الزمنية العامة لعدد ونسبة الفقراء تحت خط الفقر المطلق، والمدقع في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

البيان	F	R^2	المعادلة
عدد الفقراء تحت خط الفقر القومي (بالمليون)	٣٦,٢	٠,٨٨	$\hat{Y}_i=6.47+2.89X_i$ $(3.02)^{**}$ $(6.02)^{**}$
نسبة الفقراء تحت خط الفقر القومي	٤,٥	٠,٤٨	$\hat{Y}_{1i}=18.03+1.26X_i$ $(6.81)^{**}$ $(2.13)^{*}$
نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع	0.3	0.06	$\hat{Y}_{2i}=6.06-0.23X_i$ $(3.44)^{**}$ $(0.57-)$

حيث: $\hat{Y}_i$،$\hat{Y}_{1i}$، $\hat{Y}_{2i}$ تمثل القيمة التقديرية لعدد الفقراء تحت خط الفقر القومي، نسبة الفقراء تحت خط الفقر القومي ونسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع علي الترتيب خلال الفترة i. Xi: متغير الزمن للفترات الزمنية المختلفة. حيث i=١،٢،٣،..٧ القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة، (R^2) معامل التحديد، (F) معنوية النموذج، (**) تشير إلى معنوية معاملات الإنحدار عند مستوى معنوية (0.01)، (*) تشير إلى المعنوية عند مستوى معنوية (0.05)

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالدراسة.

ثانياً: محددات الفقر في مصر وبعض الدول المختارة: يعاني البشر من الفقر بأشكال مختلفة، وليس فقط من ناحية الدخل. وبالتالي، فإنّ الفقر مفهوم متعددالأبعاد. ويشكل دليل التنمية البشرية مقياساً مرآباً يقوم على ثلاثة مؤشرات أساسية للفقر، هي: متوسط العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل. ويوفر هذا الدليل مقياساً أكثر تكاملاً وشمولية للفقر مقارنة مع خطوط الفقر.

فالتنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات الإنسان، هي تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسّن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في كل ما يكوّن حياتهم. ونهج التنمية البشرية أوسع من نُهج أخرى، كتلك التي تُعنى بالموارد البشرية، أو الإحتياجات الأساسية، أو الرفاه البشري (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص٢).

منهجية اختيار عينة الدراسة

تعد مصر أحد الدول متوسطة التنمية البشرية MDCs حيث بلغ ترتيبها ضمن الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية HDI نحو ١١١ من إجمالي ١٨٨ دولة. وبما أن الهدف من هذا الجزء هو دراسة أهم محددات الفقر في الدول النامية والتي منها مصر. فعمدت الدراسة إلي أن تكون الدول المختارة بعينة الدراسة كلها تقع تحت المجموعة الثالثة؛ وهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، فيما عدا ثلاث دول تم اختيارهما من المجموعة السابقه لها ليكونوا كأساس للمقارنة. مع مراعاة أن تكون قريبة من الظروف والمستوي الخاص بالدول النامية المختارة بعينة الدراسة لضمان التجانس بين مفرداتها، وكانت هذه الدول ماليزيا، البرازيل وتونس ويحتلوا الرتبة رقم ٥٩، ٧٩، ٩٧ في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة علي الترتيب. كما عمدت الدراسة بأن تمثل الدول المختارة لعينة الدراسة من مناطق مختلفة من العالم، تزداد وتتناقص فيها دليل التنمية البشرية عن مثيله في مصر كالتالي:

١- منطقة شرق وجنوب آسيا: وتمثلها دول ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا، الهند، بنجلاديش وباكستان.

٢- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وتمثلها دول تونس، مصر، العراق و المغرب.

٣- منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: وتمثلها دول غانا، زامبيا، كينيا، جابون و الكونغو.

٤- منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي: وتمثلها دول البرازيل، السلفادور، بوليفيا، باراجواي، هنداروس وغيانا.

وبعبارة أخري فإن اختيار دول عينة الدراسة راعت تمثيل الدول إلي حد بعيد من حيث نسبة الفقر، ووجود دول تمثل مستوي أقل من الفقر في مصر، ودول آخري تمثل مستوي أعلي للفقر مقارنة بمصر. ذلك بالإضافة إلي مدي توافر الإحصاءات عن كل دولة علي حدا كما موضح بالجدول (٤)، نجد أن نسبة الفقر الوطني في مصر بلغت نحو ٢٧,٨%، ومقارنة بباقي دول المنطقة نجد أن تونس والمغرب تحظي بنسبة فقر أقل من مصر حيث بلغت نسبة الفقر بهم نحو ١٥,٢%، ٨,٩% علي الترتيب. كما نجد أن دول منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا بها نسبة فقر أقل من مصر بإستثناءباكستان وبنجلاديش، وعلي النقيض فإن دول منطقة

أمريكا اللاتينية والكاريبي تفوق مصر من حيث نسبة الفقر فيما عدا البرازيل وباراجواي. وسوف نتناول تأثير المحددات سالفة الذكر علي نسبة الفقر بالعينة موضع الدراسة.

ومن بين الأسباب التي باعدت بين دخول بعض الدول في عينة الدراسة؛ تلك المشاكل المتعلقة بنواحي الإحصاءات الخاصة بالفقر. وعليه تم استبعاد دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ودولة العراق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودولة غيانا بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ بسبب عدم توافر البيانات وتأخرها لبعض السنوات محل الدراسة.

ويتبين من بيانات الجدول (٤) أن: قيمة دليل التنمية البشرية لكل دول عينة الدراسة أقل من ٠,٦٩٩ وأعلي من ٠,٥٥٠ أي إنها تقع تحت مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ماعدا ثلاث دول وهما ماليزيا، البرازيل وتونس حيث بلغت قيمت الدليل لهم نحو ٠,٧٨٩، ٠,٧٥٤، 0.725 علي الترتيب وبذلك يصنفوا ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. وقد تراجعت مصر ٣ مرات في الترتيب طبقاً لترتيب دليل التنمية البشرية للدول مقارنة بالعام السابق؛ حيث كانت تحتل الرتبة ١٠٨ بين الدول عام ٢٠١٤. أما عام ٢٠١٥ وهو زمن محل الدراسة كأحدث سنة متوافرة. احتلت مصر الرتبة ١١١ من إجمالي ١٨٨ دولة؛ وذلك وفقاً لدليل التنمية البشرية والذي بلغ نحو ٠,٦٩١، وعلي الرغم من تراجعها في الترتيب عن العام السابق، إلا إنها مازالت في مرتبة متقدمة إلي حد كبير بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبخاصة مقارنة بدول العينة المختارة؛ حيث يسبق مصر في الترتيب دولة باراجواي فقط من إجمالي الدول المختارة للعينة. أما باقي دول العينه فيأتي ترتيبها بعد مصر، ويلاحظ أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أفضل دول العينة؛ حيث تحتل دول هذه المنطقة رتب متقدمة وفقاً لدليل التنمية البشرية، وقيمة الفقر البشري متعدد الأبعاد، وتليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقع بها مصر. وتأتي في المرتبة الأخيرة دول منطقة شرق وجنوب آسيا.

جدول رقم(٤): نسبة السكان تحت خط الفقر القومي وقيمة دليلي التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد لدول عينه الدراسة عام ٢٠١٥

المنطقة	الدولة	دليل التنمية البشرية القيمة	دليل التنمية البشرية الترتيب	نسبة السكان تحت الفقر الوطني	دليل الفقر المتعدد الأبعاد القيمة	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العام
جنوب وجنوب شرق آسيا	ماليزيا	0.789	59	0.6	-	-
	الفلبين	0.682	116	21.6	0.033	2013
	اندونيسيا	0.689	113	11.2	0.024	2012
	الهند	0.624	131	21.9	0.282	2005/2006
	بنجلاديش	0.579	139	24.3	0.188	2014
	باكستان	0.55	147	29.5	0.237	2013/2012
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	تونس	0.725	97	15.2	0.006	2012/2011
	مصر	0.691	111	27.8	0.016	2014
	المغرب	0.647	123	8.9	0.069	2011
أمريكا اللاتينية والكاريبي	البرازيل	0.754	79	8.7	0.01	2014
	السلفادور	0.680	117	34.9	-	-
	بوليفيا	0.674	118	38.6	0.097	2008
	باراجواي	0.693	110	26.6	-	-
	هنداروس	0.625	130	63.8	0.098	2012/2011

المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦. وموقع البنك الدولي.

كما يتضح من الجدول تراجع كبير في دليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث بلغ نحو ٠,١٦، ٠,٠٣٦ علي الترتيب. مما يدل علي انه مازال يوجد أوجة حرمان بين أفراد المجتمع. ومن هنا وجب دراسة محددات االفقر للدول موضع الدراسة للوقوف علي أهم العوامل التي تؤثر في الفقر ومحاولة تنمياتها لتقليل الفقر بين أفراد المجتمع.

يتأثر الفقر كغيره من الظواهر الإجتماعية بالعديد من المتغيرات، ومن ثم قامت الدراسة بحصر المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية التي يحتمل أن يكون لها تأثير على نسبة الفقر؛ للوقوف علي أهم المتغيرات (المحددات) المؤثرة علي نسبة الفقر وتنميتها ومحاولة التخفيف منها، وتم تجميعها في صورة البيانات الزمنية المقطعية(Panel Data)، وهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، حيث يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الدول لفترة زمنية معينة، وتعتبر نماذج البيانات الزمنية المقطعية Panel)

(Data ذات أهمية؛ نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن، وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، ويتفوق تحليل البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) علي تحليل بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) أو البيانات المقطعية منفردة (Cross Section Data) بالعديد من الإيجابيات ومنها (Gujarati,D., N., (2004),):

١- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

٢- تعطي البيانات الزمنية المقطعية معلومات أكثر، من تلك التي تعطيها البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى. كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلي إنها تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية.

٣- تسهم البيانات الزمنية المقطعية في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

٤- تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ والخاص بمفردات العينة

سواء المقطعية أو الزمنية. حيث يضع هذا نموذج في الاعتبار الاختلافات والآثار الفردية الخاصة بكل دولة أو بعد مقطعي. ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو علي الأقل خلال فترة الدراسة. إضافة إلي إنها تأخذ في الحسبان الآثار الزمنية المشتركة بين الدول والتي تتغير عبر الزمن.

فقد قامت الدراسة بجمع البيانات الخاصة بعينة الدراسة لمجموعة من الدول، في صورة البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تعتمد علي بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معاً؛ للتغلب علي مشكلة توافر البيانات عن مشكلة الفقر بصفة خاصة، سواء من خلال العينة العشوائية أو السلاسل الزمنية فكلاهما يتطلب متطلبات تعجز الدراسة الحالية عن مواجهتها، وشملت عينة الدراسة علي ١٤ دولة لمناطق الدول المختلفة كما سبق

ذكرها سالفاً؛ وهي تعكس البعد المقطعي (أثر مناطق العينة)، خلال فترة زمنية معينة موضع الدراسة (٢٠١٤،٢٠١٥) كأحدث سنتين توافر بهما البيانات الخاصة بالفقر للدول موضع الدراسة؛ وهي تعكس البعد الزمني (أثر زمن العينة). وقد بلغ عدد تلك المتغيرات ٤٠ متغير، بالإضافة إلي ٣ متغيرات إنتقالية Dummy Variables؛ تعكس أثر مناطق وزمن الدراسة، إثنان يعكسان مناطق الدول المختلفة، والثالث يعكس أثر عامي الدراسة.، استناداً إلي مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالدول موضع الدراسة بموقع البنك الدولي World Bank.

وبعد عدة محاولات لدراسة أثر تلك المحددات (كمتغيرات مستقلة) علي نسبة الفقر، مع استبعاد بعض المؤشرات التي لم تتفق إشارتها مع المنطق الاقتصادي أو التي لم تثبت معنويتها الإحصائية، كانت المحددات ذات العلاقة الإرتباطية القوية بالفقر Pov (كمتغير تابع Y) كما هو موضح بالجدول (٥) علي النحو التالي:

حيث أن:

Y: نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني.

X1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالألف جنية، تعادل القوة الشرائية $، X2: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، X3: نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، X4: نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي،X5: سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان)، X6: نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)، X7: الوردات الغذائية (% من واردات البضائع)، X8: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، X9: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ ولادة حية)، X10: العمر المتوقع عند الولادة، X11: استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلووات/ساعة للفرد)، X12: استخدام الطاقة (كجم/النفط للفرد)، X13: نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي، X14: نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي من الناتج المحلي الإجمالي، X15: % البطالة من إجمالي القوى العاملة، X16: معدل التضخم، أسعار المستهلك (سنوياً)، X17: العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)، X18: السماد (كجم /هكتار من الأراضي الصالحة).

جدول رقم(٥): بعض مؤشرات التنمية العالمية المختارة كمحددات للفقر لدول عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١٥)

المنطقة	الدولة	السنوات	Y	X١	X٢	X٣	X4	X5	X6	X7	X8	X9
جنوب وجنوب شرق آسيا	بنجلاديش	2015	24.3	3342	3550	15.5	59.7	65.7	52.6	16.6	15.1	36.3
		2010	31.5	3132	3340	16.1	59.8	66.5	53.8	16.9	16	38.6
	إندونسيا	2015	11.2	11062	10680	13.9	46.8	46.3	49.2	10	7.9	27.3
		2014	11.3	10537	10180	13.7	43.4	47	49.6	9.6	7	28.3
	الهند	2015	20.4	6139	6050	17.5	76.1	67.3	52.2	5.8	14.5	45.2
		2011	21.9	5678	5610	18	76	67.6	52.9	4.5	14.9	47.7
	ماليزيا	2015	0.6	26675	25860	8.5	144.7	25.3	44.6	8.9	2.5	8.2
		2014	0.6	25487	24640	8.9	140.5	26	45.2	8	2.6	8.1
	الفلبين	2015	21.6	7335	8850	10.3	59	55.6	58.2	11.7	13.8	28
		2012	25.2	6938	8410	11.3	55.9	55.5	58.7	12.2	14.3	28.8
	باكستان	2015	29.5	5010	5300	25.1	48.8	61.2	65.3	12.1	19.9	81
		2011	36.3	4821	5090	24.9	47.5	61.7	65.8	11.7	20.7	83.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مصر	2015	27.8	10771	10720	11.3	95.3	56.9	61.8	19.4	4.5	23.7
		2012	26.3	10407	10160	10.9	87.1	56.9	61.3	21.1	4.4	24.7
	المغرب	2015	4.2	7757	7610	14.3	106.5	39.8	51.6	11.2	3.5	28
		2007	8.9	7448	7270	13	111.7	40.3	51.7	12.2	4.1	29
	تونس	2015	15.2	11469	11090	11	89.9	33.2	45.6	11.2	5	14
		2010	20.5	11326	10920	9.8	86.5	33.4	45.1	9.7	4.5	14.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بوليفيا	2015	38.6	6969	6720	13.2	67.1	31.5	63.7	7	20.2	38.2
		2014	39.1	6663	6320	13	55.2	31.9	64.6	7.6	20.8	39.6
	البرازيل	2015	8.7	15648	15280	5	107	14.3	43.8	5.2	2.5	15.7
		2014	4.4	16192	15870	5	103.4	14.6	44.2	4.9	2.5	16.4
	السلفادور	2015	34.9	8370	8000	11.1	77.2	33.3	56.8	17	12.3	15.5
		2014	31.8	8119	7780	11.3	73.7	33.7	57.7	16.3	12.1	16.1
	هندروس	2015	63.8	4600	4280	13.6	58.1	45.3	59.8	18.1	14.8	19.4
		2014	62.8	4457	4090	13.7	59.5	45.9	61.3	18.1	15.8	20.1
	بارجواي	2015	26.6	9218	8690	19.2	49	40.6	56.6	8.7	12	20.6
		2014	27.2	8956	8510	20.5	40.8	40.3	57.3	8.2	12.4	21.2

تابع جدول رقم(٥): بعض مؤشرات التنمية العالمية المختارة كمحددات للفقر لدول عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١٥)

Z	D_{2i}	D1i	X18	X17	X16	X15	X14	X13	X12	X11	X10	السنوات	الدولة	المنطقة
1	0	1	297.7	18.7	6.2	4.2	73.1	78.5	222.2	310.4	72.2	2015	بنجلاديش	جنوب وجنوب شرق آسيا
0	0	1	279.2	18.3	7	4.2	72.6	78	215.3	292.8	71.9	2010		
1	0	1	223	22.2	6.4	6	55.6	65.4	883.9	811.9	69	2015	إندونسيا	
0	0	1	231.9	20.3	6.4	5.9	56.7	66.1	863	773.3	68.9	2014		
1	0	1	171	24.2	4.9	3.5	59.1	69.4	637.4	805.6	68.3	2015	الهند	
0	0	1	163.5	24.1	6.6	3.5	58	68.4	606.9	765.6	68.1	2011		
1	0	1	1689.4	27.5	2.1	3.1	54.1	67.2	2967.5	4596.3	75.2	2015	ماليزيا	
0	0	1	1969.2	27.5	3.2	2.9	52.4	65.7	2955.8	4484.2	75.1	2014		
1	0	1	150.5	16.2	1.4	6.3	73.8	84.7	476.2	699.2	69	2015	الفلبين	
0	0	1	166.5	16	4.1	6.6	72.5	83.1	454.9	685.7	68.9	2012		
1	0	1	137.3	19.7	2.5	5.9	79.8	90.7	484.4	471	66.3	2015	باكستان	
0	0	1	134.9	19.6	7.2	5.6	81	91.8	488.4	481.9	66.1	2011		
1	1	0	645.9	25.1	10.4	12.8	82.4	94.2	815	1657.8	71.3	2015	مصر	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
0	1	0	698.3	24.4	10.1	13.2	82.9	94.8	835.4	1658.6	71.3	2012		
1	1	0	71.1	20.5	1.6	9.7	57.5	76.8	553.1	901.1	75.5	2015	المغرب	
0	1	0	66.7	20.5	1	9.9	60.1	80	554.1	878.6	75.3	2007		
1	1	0	32.8	29.5	4.9	15.2	71	90.5	943.6	1444.1	75.5	2015	تونس	
0	1	0	32.2	29.6	4.9	15.1	68.7	87.4	945.4	1417.9	75.3	2010		
1	0	0	9.1	20.9	4.1	3.1	68.4	85.9	788.8	752.7	68.7	2015	بوليفيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0	0	0	9	21	5.8	3.5	62.9	77.6	750.3	705.5	68.4	2014		
1	0	0	171	21.6	9	8.5	63.8	83.6	1484.9	2601.4	75.2	2015	البرازيل	
0	0	0	188.8	22.3	6.3	6.8	63	82.1	1451	2551.4	75	2014		
1	0	0	134.9	20.2	1	7	90.2	102.2	647.3	939.2	73	2015	السلفادور	
0	0	0	125.6	20.2	1	7	92.5	104	638.1	961.3	72.8	2014		
1	0	0	115.2	21.6	3.2	7.4	77.8	92.3	607.9	630.1	73.3	2015	هندروس	
0	0	0	139.8	20.9	6.1	5.5	80.3	95.7	600.6	653.6	73.1	2014		
1	0	0	97.6	19.6	3.1	5.3	69.6	82.4	788.7	1563.5	73	2015	بارجواي	
0	0	0	105.3	18.9	5	6	69.1	81.4	764.1	1473	72.9	2014		

Y: مؤشر نسبة الفقر بجميع دول العينة سجل لعامي ٢٠١٥ كأحدث سنة، والعام الأخر يختلف من دولة لأخري خلال الفترة (٢٠١٠:٢٠١٤).

كل المؤشرات المستقلة لعامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ لجميع دول العينة محل الدراسة.

المصدر: البنك الدولي http://databank.worldbank.org , WDI

وبدراسة هذا الجدول اتضح وجود دول ذات نسبة فقر أعلي من مصر وأخري أقل منها، وقد يعكس ذلك أهمية بعض المحددات في كل دولة. فبمقارنة محددات الفقر في مصر والدول الأقل فقرا (ماليزيا، البرازيل، المغرب، إندونسيا، تونس، الفلبين، الهند، بنجلاديش وبارجواي) عام ٢٠١٥ نجد أن، نصيب الفرد بمصر بلغ نحو ١٠,٧ ألف دولار لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي؛ وهي بذلك أقل من دولتي ماليزيا والبرازيل حيث بلغ نصيب الفرد بهما ٢٦,٦، ٢٥,٩؛ ١٥,٦، ١٥,٣ ألف دولار علي الترتيب مما قد ينعكس أثر ذلك علي إنخفاض الفقر بهما عن مصر كما تتشابة باقي دول العينة في هذين المحددين. بينما نجد التشابة الكبير بين مصر ودولتي تونس والفلبين في القيمة المضافة للزراعة حيث بلغت نحو ١١,٣%، ١١%، ١٠,٣% علي الترتيب، وتقل قيمة هذا المحدد في دولتي البرازيل وماليزيا حيث بلغ نحو ٥%، ٨,٥% علي الترتيب، وتتميز الهند وبارجواي بأعلي قيمة مضافة للزراعة حيث مثلت نحو ١٧,٥%، ١٩,٢% علي الترتيب. أما عن الإئتمان المحلي فنجد مصر بلغت نسبتها نحو ٩٥,٣%، وهي بذلك أفضل حال مقارنة بباقي دول العينة فيما عدا كل من ماليزيا، البرازيل والمغرب حيث سجلوا نحو ١٤٤,٧%، ١٠٧%، ١٠٦,٥% علي الترتيب. وفيما يخص نسبة سكان المناطق الريفية نلاحظ ارتفاعها بمصر والهند وبنجلاديش، حيث بلغ نحو ٥٦,٩%، ٦٧,٣%، ٦٥,٧% علي التوالي وانخفاضها بباقي دول العينة وخاصة بالبرازيل وماليزيا بمقدار كبير فسجلت نحو ١٤,٣%، ٢٥,٣%.

وانعكس ذلك علي معدل الإعالة حيث نجد أن مصر والهند وبنجلاديش يمثلوا أعلي الدول الأقل فقراً في معدل الإعالة، وكذلك نجد أن البرازيل وماليزيا أقلهم في معدل الأعالة. وتمثل مصر أعلي دول العينة في نسبة الوردات الغذائية، بالرغم إنها من المفروض أن تستغل ميزة كثرة عدد سكان المناطق الريفية وتنمية الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بها وقلة الواردات كما هو الحادث في الهند فإن زيادة عدد السكان بالمناطق الريفية عاد عليها بالنفع؛ وأدي إلي قلة الواردات الغذائية حيث أنها الدولة الأقل واردات بالعينة وبلغت واردتها من المواد الغذائية نحو ٥,٨% طبقا للبيانات الواردة بالجدول. وتمثل مصر نحو ٤,٥% من نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية. وهي بذلك أفضل حالاً من أغلب دول العينة. فيما عدا كل من

ماليزيا، البرازيل، المغرب حيث سجل نحو ٢,٥%، ٢,٥%، ٣,٥% علي الترتيب. كما تعتبر مصر أفضل حالاً من أغلب دول العينة في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حيث بلغ نحو ٢٣,٧% –ولكن مازالت هذه النسبة تعتبر نسبة كبيرة بالنسبة لمصر– وعلي النقيض تميزت كل من ماليزيا، تونس، البرازيل في هذا الجانب حيث سجل نحو ٨,٢%، ١٤%، ١٥,٧% علي الترتيب. وفي مصر يمثل استخدام الطاقة (كجم نفط/ للفرد) نحو ٨١٥ كجم/للفرد، بينما تمثل ماليزيا أكبر نسبة وبلغت نحو ٢٩٦٧,٥ كجم/للفرد يليها البرازيل بنحو ١٤٨٤,٩ كجم/للفرد مما يدل علي زيادة التصنيع بهما وزيادة الدخل ومستوي معيشة عالي. وتتشابه إلي حد ما باقي الدول في هذا الجانب. كما يتبين أن مصر أسوء دول العينة حالاً في نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعائلي، ومعدل البطالة والتضخم.

ويتضح من العرض السابق أن مصر تمثل أعلي نسبة فقر في دول العينة ويرجع ذلك إلي: إنخفاض كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والقيمة المضافة للزراعة، الإئتمان المحلي، استخدام الطاقة الذي ينعكس علي قلة التصنيع. بالإضافة إلي ارتفاع نسبة كل من سكان المناطق الريفية، معدل الإعالة العمرية، الوردات الغذائية، نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي والعائلي، ومعدل البطالة ومعدل التضخم في الأسعار.

وبالمثل عند مقارنة محددات مصر مع محددات الدول الأعلي منها في نسبة الفقر (باكستان، السلفادور، بوليفيا، هندروس) وجدنا أن مصر تمثل أقل نسبة فقر بين دول العينة ويرجع ذلك إلي إرتفاع نسبة كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي استخدام الطاقة والذي ينعكس علي وجود صناعات كثيرة قائمة أكثر من دول العينة الأكثر فقراً، الإئتمان المحلي، وإنخفاض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بمقارنة بجميع دول العينة. كما نجد أن مصر مازالت تعاني من ارتفاع سكان المناطق الريفية، معدل الإعالة العمرية، الوردات الغذائية، معدل البطالة والتضخم.

وعلي هذا لابد من البحث عن مصادر تؤدي إلي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وذلك سيتحقق من خلال الإهتمام بزيادة فرص العمل وجعل الأفراد

منتجين وتحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات من خلال إقامة الكثير من المشاريع الصغيرة. كما أن الإئتمان المحلي ساهم بنسبة كبيرة في إنخفاض الفقر في كل من ماليزيا، البرازيل والمغرب مقارنة بباقي دول العينة، فيجب علينا زيادة نسبة الإئتمان المحلي بمصر حتي نتمكن من تقليل نسبة الفقر بها. وتوجية المزيد من جهود التنمية نحو القطاع الزراعي لأن الاغلبية العظمي من الفقراء تعيش في المناطق الزريفية التي يعتمد فيها علي الزراعة، وذلك من خلال الحرص علي إدخال التصنيع الزراعي في كل المنتجات الزراعية لزيادة القيمة المضافة لها وزيادة الدخل الذي سينعكس علي خروج الفقراء من دائرة الفقر، بالإضافة إلي إعادة توزيع السكان الريفيين إلي أراضي جديدة مستصلحة حتي نتمكن من تقليل عددهم بالمناطق الريفية، وتمكينهم وتمليكهم أصول تساعدهم علي القضاء علي فقرهم. وسينعكس ذلك علي تقليل معدل الإعالة وقلة البطالة بالمجتمع المصري، كما إنه سيقلل من الواردات الغذائية وإنتاج مزيد من المحاصيل التي ستحقق الإكتفاء الذاتي وتقليل الواردات، بل قد يصل الأمر إلي زيادة صادرات مصر من المنتجات الزراعية التي تعتبر مصدر للمواد الغذائية وبالتالي زيادة الدخل القومي وكذلك دخل الأفراد وتقليل الفقر علي مستوي الجمهورية. وسوف تحظي مصر كذلك بتقليل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، الذي سيعود علي الصحة والعمر المتوقع وزيادة إنتاجهم، كذلك يجب علي مصر زيادة الإنفاق علي الصحة والتعليم، والتوعية نحو الإستهلاك الصحي، لتقليل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، لذلك تقترح الدراسة استحداث علامة تجارية توضع علي جميع المنتجات الصحية التي تستهدف شريحة الأطفال، مع تقديم الدعم لمثل هذه المنتجات بتخفيف الضرائب عليها إعتماداً علي فرض المزيد من الضرائب علي المنتجات غير الصحية، للإتجاه نحو الإستهلاك الصحي والقضاء علي نقص التغذية وخاصة بين الأطفال، الأمر الذي سينعكس علي قلة معدل الوفيات بين الأطفال. فزيادة المساحة المأهولة في مصر باستصلاح الأراضي، وزيادة الرقعة التي ستؤدي إلي زيادة الإنتاج بالتوازي مع إرتفاع أسعار السلع للمستهلك، ستقلل من معدل التضخم. وبذلك يمكننا في النهاية القضاء علي الفقر تماما في مصر.

التقدير القياسي لمحددات الفقر في مصر والدول المختارة: وبإجراء طريقة المربعات الصغري العادية "OLS" علي هذه المتغيرات وبعد محاولات عديدة لتقدير هذا النموذج، تبين أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة (كوب دوجلاس)؛ هي أفضل الصور الرياضية للنموذج المستخدم من حيث المنطق الاقتصادي والمعنوية الإحصائية، جاءت نتائج التحليل للنموذج المقدر بالمعادلة رقم (٣) علي النحو التالي:

$$\begin{aligned} Ln\ Pov_i = {} & -0.13 - 0.247\ Ln\ X_1 - 0.472\ Ln\ X_3 + 0.772\ Ln\ X_5 \\ & (-0.10)\quad (-2.4)^{**}\qquad (-3.6)^{**}\qquad (4.4)^{**} \\ & + 1.060\ Ln\ X_8 + 0.781\ Ln\ X_{15} + 0.215\ Ln\ X_{16} \\ & (10.5)^{**}\qquad (8.2)^{**}\qquad (5.6)^{**} \\ & - 0.9\ D_{1i} - 0.4\ D_{2i} + 0.5\ Z_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1) \\ & (-2.5)^{*}\quad (2.14)^{*}\qquad (0.31) \\ & R^2 = 0.99\qquad R^{\backslash 2} = 0.98\qquad N = 28\qquad F = 171^{**} \end{aligned}$$

حيث أن :

D1i: متغير انتقالي يعكس أثر منطقة شرق وجنوب آسيا ويأخذ ١ للدول الممثلة لهذه المنطقة، و صفراً لباقي الدول الأخري، D2i: متغير انتقالي يعكس أثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويأخذ ١ للدول الممثلة لهذه المنطقة، و صفراً لباقي الدول الأخري، Zi: متغير انتقالي يعكس أثر الزمن ويأخذ ١ لسنة ٢٠١٥ كأحدث سنة تتوافر بها البيانات، وصفراً للعام الأخر.

ويتضح من دراسة المعادلة (١): منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة (المحددات) علي نسبة الفقر. حيث تحققت العلاقة العكسية بين نسبة الفقر ونسبة كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تحققت العلاقة الطردية بين نسبة الفقر وكل من نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة، معدل التضخم لأسعار المستهلك سنوياً وسكان المناطق الريفية، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي. بالإضافة إلي ثبوت المعنوية الاحصائية للمتغيرات المستقلة عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ثبت المعنوية الاحصائية للمتغيرات الانتقالية عند مستوي معنوية ٠,٠١، والأخر عند ٠,٠٥. كما أوضح النموذج

المقدر أن أهم العوامل (المحددات) التي تؤثر علي نسبة الفقر فيما بين الدول النامية المختارة بعينة الدراسة هي: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة، معدل التضخم، سكان المناطق الريفية، نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، علي الترتيب وذلك وفقاً لمعنوية التأثير الخاصة بكل منهم.

ومن خلال قيم المعالم المقدرة بالنموذج في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التي تشير إلي المرونات المختلفة اتضح أن؛ نسبة التغير في الفقر للتغير في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو (٠,٢٥-)؛ وهذا يعني أن زيادة نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة نامية بعينة الدراسة عن دولة نامية أخري بالعينة بنسبة ١% سيؤدي إلي خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخري بنسبة ٠,٢٥%. كما أن زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة نامية بعينة الدراسة عن دولة نامية أخري بالعينة بنسبة ١% سيؤدي إلي خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخري بنسبة ٠,٤٧%.

في حين بلغت نسبة التغير في الفقر إلي التغير في نسبة كل من السكان الريفيين، السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة ومعدل التضخم نحو (٠,٧٧)، (١,٠٦)، (٠,٧٨)، (٠,٢٢) علي الترتيب؛ مما يعني أن زيادة نسبة كل من السكان الريفيين، السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة ومعدل التضخم في دولة نامية بعينة الدراسة عن دولة نامية أخري بالعينة بنسبة ١% سيؤدي ذلك إلي زيادة نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخري بنسبة ٠,٧٧%، ١,٠١%، ٠,٧٨%، ٠,٢٢% علي الترتيب.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية (Dummy Variable) التي تعكس أثر مناطق العالم الثلاثة التي تمثلها دول العينة ؛ فتبين ثبات المعنوية الإحصائية للمتغيرين الانتقاليين اللذان يعكسان أثر هذه المناطق D1i عند مستوي معنوية ٠,٠١ ،D2i عند مستوي معنوية ٠,٠٥؛ وهذا يعني وجود اختلاف جوهري في نسبة الفقر بدول منطقتي شرق وجنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعينة عن نسبة الفقر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

بينما لم يثبت المعنوية الإحصائية للمتغير الذي يعكس أثر زمن الدراسة "Zi"؛ بمعني عدم وجود اختلاف جوهري في نسبة الفقر فيما بين الدول النامية بعينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥.

هذا وقد بلغ قيمة معامل التحديد (R2) نحو ٠,٩٨ مما يعنى أن ٩٨% من التغيرات في نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في الدولة ترجع للعوامل التي يتضمنها النموذج المقدر، أما النسبة الباقية والتي تقدر بنحو٢% إنما ترجع إلي عوامل أخري لم تأخذ في الحسبان وهذا يدل علي دقة تقدير النموذج المقدر، حيث بلغت قوة العلاقة بينهما نحو ٩٩%. هذا وقد ثبتت معنوية النموذج المستخدم للقياس بصفة عامة وذلك باستخدام قيمة (F) المحسوبة.

امكانية خفض الفقر في الدول النامية موضع الدراسة:

يمكن الاستفادة من الجدول (٥) ونتائج النموذج المقدر رقم (١) الذي حدد أهم محددات الفقر فيما بين الدول النامية موضع الدراسة ومن بينهم مصر؛ في تقدير نسبة تأثير المحددات المختلفة علي نسبة الفقر بين الدول موضع الدراسة لعام ٢٠١٥ (بإعتبارها أحدث سنة يتوفر بها البيانات) مقارنة بالدولة الأقل فقر. ومن دراسة الجدول (٥) يتضح تفاوت نسب الفقر بين هذه الدول وفقاً لقيم مؤشر نسبة الفقر بها، فيوجد دول ذات نسبة فقر قليل وأخري ذات نسبة فقر كبير، ومن هنا يمكن اختيار دولة توصف بأنها الدولة الأقل فقراً، وأفضل قيم للمحددات مقارنة بباقي دول العينة محل الدراسة، واعتبارها بمثابة معيار أو أساس أو مقياس للمقارنة (as a standard) وتسعي جميع الدول للوصول إلي قيم أفضل من خلال استخدام قيم هذه الدولة؛ وذلك لتحسين نسب الفقر بكل دولة، ويمكن الحصول علي ذلك من خلال تقدير نسبة ما يرجع إلي كل محدد علي حدا من هذا الفرق بين الدولتين (الأقل والأكثر فقراً) باستخدام المرونات المقدرة بالنموذج السابق بالمعادلة رقم (١)، ثم تقدير مجموع تأثير تلك المحددات من هذا الفرق. وبالتالي يمكن الحصول علي النسبة المتوقعة لخفض نسبة الفقر في الدول النامية محل الدراسة. فضلاً عن حساب الفرق في نسبة الفقر بين الدول النامية الأكثر فقراً والدولة النامية الأقل فقراً. فعلي سبيل المثال؛ يتم تقدير الفرق في نسبة كل محدد من تلك المحددات بين مصر والدولة النامية الأقل فقراً المحددة كمقياس للمقارنة، ثم تقدير مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من تلك المحددات المرجحة بمرونتها، وبالتالي

معرفة كم من هذا الفرق (كنسبة مئوية) يعزي إلي محددات النموذج؛ أي الحصول علي النسبة المتوقعة لخفض نسبة الفقر في مصر مقارنة بقيم محددات الدولة الأقل فقراً. وهذا يمكننا من الوقوف علي القيمة المتوقعه لنسبة الفقر المحسنه المراد الوصول إليها في مصر. ثم تحليل وتوزيع هذه النسبة بين المحددات كل علي قدر أهميته ومساهمته في هذه النسبة من الفرق في مصر (الدولة الأكثر فقراً). وهكذا يكرر هذا التحليل لكل دولة من الدول النامية المختلفة موضع الدراسة للحصول علي نسبة الفقر المحسنة المتوقعة. فيما عدا الدولة التي تم اختيارها بأنها الدولة الأقل فقراً والتي تعتبر بمثابة معيار أو أساس أو مقياس (as a standard).

وتوضح المعادلة التالية رقم (٢)، كيفية تقدير نسب تأثير جملة تلك المحددات في وجود الاختلاف في نسبة الفقر بين الدول النامية موضع الدراسة (بمعني % لما يرجع إلي جملة المحددات من الفرق في نسبة الفقر بين دولتين إحداهما أقل فقرا والأخري أكثر فقر)؛ وذلك من خلال مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من المحددات المختارة بالعينة مرجحة بمرونتها، والتي يمكن صياغتها كالتالي:

$$\left\{\begin{array}{c} P_c, P_s \\ \text{نسبة ما يعزي لجملة} \\ \text{المحددات من الفقر بين الدولتين} \end{array}\right\} = Ę_G (G_c - G_s) + Ę_V (V_c - V_s) + Ę_R (R_c - R_s) + Ę_N (N_c - N_s) + Ę_U (U_c - U_s) + Ę_I (I_c - I_s) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

P: نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في الدولة

Ę: المرونة الخاصة بكل محدد.

G: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، (GDP).

V: نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

R: سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان) لكل دولة.

N: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية لكل دولة.

U: نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة لكل دولة.

I: معدل التضخم في أسعار المستهلك (سنوياً) لكل دولة.

C: تشير إلي الدولة الأكثر فقراً، والتي تعتبر بمثابة الدولة المقارنة Compared. Country

S: تشير إلي الدولة الأقل فقراً، والتي تعتبر كمقياس Standard Country كأساس المقارنه، التي تسعي باقي الدول للوصول اليه.

والجدير بالذكر أنه من الصعب تحديد دولة واحدة فقط من ضمن الدول النامية محل الدراسة كدولة قياسية في كل المؤشرات السبعة سابقة الذكر ولذلك تم أختيار أفضل دولتين يتميزوا بأنهم أقل في نسبة الفقر مقارنة بباقي الدول النامية محل الدراسة، فوجد أنهم: دولة ماليزيا، البرازيل هما صاحبة أقل نسبة فقر بين الدول محل الدراسة؛ حيث بلغت قيمة نسبة الفقر بها نحو ٠,٦%، ٨,٧% عام ٢٠١٥، كما أنها تمتاز بأفضل قيم للمحددات التي بلغت نحو ٢٦,٧%، ٨,٥%، ١٤,٣%، ٢,٥%، ٣,١% علي الترتيب، ولكن نجد أن محدد نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لا يعتبر أفضل قيمة بين الدول؛ ولذلك تم اختيار الدولة التي تتميز بأفضل قيمة لهذا المحدد ووجد أنها دولة باكستان حيث بلغت القيمة المضافة للزراعة بها نحو ٢٥,١%، وبالرغم من أن نسبة الفقر بها عالية مقارنة بباقي الدول إلا أن نسبة الفقر المنخفضة جداً في ماليزيا والبالغة ٠,٦% ستعوض هذا الارتفاع، وبالتالي تم أختيار باكستان ضمن الدول القياسية لأن مصر كانت تمثل نحو ١١,٣% للقيمة المضافة للزراعة ونحن بصدد إلي تحسين المحددات التي ثبت أنها تؤثر علي نسبة الفقر بمصر وكل الدول محل الدراسة لتقليل الفقر بهم. لذلك تم اختيار دولة باكستان لمحاولة في الوصول إلي أفضل قيمة للمحدد. وبالتالي أصبح لدينا ثلاثة دول بمثابة دول قياسية تحاول كل الدول الوصول إلي قيم المحددات الخاصة بهم للتقليل في النهاية من الفقر، وهما ماليزيا، البرازيل، باكستان كدول قياسية (معيارية) كأساس للمقارنة مع باقي الدول النامية الأخري الأكثر فقراً بعينة الدراسة. ولقد تم استنباط مستوي قياسي Standard Level كبديل للدولة القياسية من هذه الدول الثلاثة كالتالي: فيما يخص مؤشر نسبة الفقر "المتغير التابع" فإنه يمثل المتوسط الهندسي لنسب الفقر الخاصة بالدول الثلاثة، أما بالنسبة لباقي المتغيرات "المستقلة"، فتم

اختيار أفضل قيمة لكل محدد من بين هذه الدول الثلاثة. ومن ثم فقد بلغت قيم المحددات السبعة (P, G, V, R, N, U, I) للمستوي القياسي المفترض نحو ٥,٤%، ٢٦,٧%، ٢٥,١%، ١٤,٣%، ٢,٥%، ٣,١% علي الترتيب. ومن هنا يتضح أن المستوي القياسي المفترض من الثلاث دول المحددة مسبقاً الخاص بنسبة الفقر لهم ما زالت تمثل أقل نسبة فقر مقارنة بباقي الدول موضع الدراسة والبالغ نحو ٥,٤%.

فقد تم حساب الفرق في نسبة الفقر بين الدول النامية الأكثر فقراً والمستوي القياسي المفترض (الدولة الأقل فقراً)، وتقدير الفرق في نسبة كل محدد من تلك المحددات بين دول العينة الأكثر فقراً والمستوي القياسي المفترض، ثم تقدير مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من تلك المحددات المرجحة بمرونتها، والحصول علي النسبة المتوقعة لخفض نسبة الفقر بكل دولة مقارنة بقيم محددات المستوي القياسي المفترض. وأخير الوصول إلي القيمة المتوقعه لإمكانية خفض نسبة الفقر (المحسنه) المراد الوصول إليها بكل دول العينة وخاصة مصر. ثم تحليل وتوزيع هذه النسبة المتحصل عليها بين المحددات كل علي قدر أهميته ومساهمته في هذه النسبة لكل دولة من دول العينة محل الدراسة. والجدول رقم (٦) يوضح النتائج المتحصل عليها من هذا التقدير.

مع ملاحظة أنه عند تقدير مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من المحددات المختارة بالعينة الخاصة بالمعادلة رقم (٢)؛ تم تقدير الفرق المطلق لمحدد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G)؛ حيث أن قيمة هذا المحدد بالدول محل الدراسة أقل من نظيرتها بالدولة المعيارية القياسية أساس المقارنة. كما تم استخدام المرونات الخاصة بنسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G) ونسبة القيمة المضافة للزراعة كرقم مطلق؛ حيث أن هذه الإشارة تعكس مدلول اقتصادي –وليس مدلول رياضي– فمن المعروف أن إشارة المرونة لأي متغير تعكس اتجاهه وفي هذه الحالة الإشارة السالبة هنا تعكس العلاقة العكسية بين هذان المتغيران ونسبة الفقر.

ويتضح من الجدول (٦): أن نسبة الفقر في مصر تزيد عن نظيرتها بالمستوي القياسي المفترض بنحو ٢٢,٤%، وأن مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من

المحددات المرجحة بمرونتها المؤثرة في الفرق في نسبة الفقر بينهم بلغت نحو ٥٢,٨١%. ومن هنا تمكنا من خفض نسبة الفقر فأصبحت نسبة الفقر المتوقعة عند مقارنة مصر بالمستوي القياسي نحو ١٥,٩٥%، وذلك بنسبة انخفاض قدر بنحو ١١,٩ من إجمالي نسبة الفقر المنسوب للمستوي القياسي المفترض والبالغ نحو ٢٧,٨%. وبدراسة النتيجة المتحصلة من الفرق في نسبة كل محدد من تلك المحددات علي حدي بين مصر والمستوي القياسي؛ تبين أن المسئول الأول من تلك المحددات عن الفرق في نسبة الفقر هو ارتفاع سكان المناطق الريفية (R) والذي بلغ نحو ٣٢,٩%. بمعني أن نحو ٣٢,٩% من هذا الفرق في نسبة الفقر بين مصر والمستوي القياسي ترجع إلي ارتفاع سكان المناطق الريفية. بينما كان انخفاض معدل البطالة (U) هو المحدد الثاني المسبب في هذا الفرق والذي بلغ نحو ٧,٦% من هذاالفرق، كما أن نحو ٦,٥١%، ٣,٩%، ١,٧٨%، ٠,١٢% من هذا الفرق في نسبة الفقر يرجع إلي ارتفاع نسبة كل من نسبة القيمة المضافة للزراعة(V)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(G)، معدل التضخم(I)، نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية(N) علي الترتيب. ومن هنا يجب علي الدولة أن تنتهج سياسة حسن استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية والاستعمال الأمثل لها والاعتدال والتوازن في الإصراف فيها. والسعي لتحقيق منفعة الإنسان بتحقيق تنمية مستدامة هدفها حفظ حقوق الأفراد في الحاضر والمستقبل.

كما أظهر نفس الجدول أن: نسبة الفقر في بنجلاديش تزيد عن نظيرتها بالمستوي القياسي المفترض بنحو ١٨,٩%، وأن أكثر محدد مؤثر في نسبة هذا الفرق هو تأثير انخفاض سكان المناطق الريفية (R) بمقدار بلغ نحو39.7%، من هذا الفرق في نسبة الفقر بين بنجلاديش والمستوي القياسي المفترض، ويأتي بعده تأثير ارتفاع كل من نصيب الفرد من GDP ونسبة القيمة المضافة للزراعة (V)، وانخفاض كل من معدل التضخم (I)، والبطالة (U) و نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (N) بنسب فرق بلغت نحو ٥,٧٦%، ٤,٥٣%، ٠,٨٨%، ٠,٨٦%، ٠,٧٦% علي الترتيب.

وأن جملة تأثير هذه المحددات مجتمعة من الفرق في نسبة الفقر بين بنجلاديش والمستوي القياسي المفترض بلغت نحو ٥٢,٤٧%. وبالتالي اصبحت نسبة الفقر المتوقعة عند

مقارنة بنجلاديش والمستوي القياسي المفترض نحو ١٤,٣٦% بعد ما كانت نحو ٢٤,٣%، وذلك بنسبة انخفاض قدر بنحو ٩,٩٤ من إجمالي نسبة الفقر المنسوبة إلي المستوي القياسي المفترض والبالغ نحو ١٨,٩%. كما تبين من نفس الجدول أن المحدد الأول والمسئول عن ارتفاع نسبة الفقر في كل دول العينة محل الدراسة مقارنة بالمستوي القياسي المفترض؛ هو ارتفاع نسبة سكان المناطق الريفية.

جدول رقم(٦): النسب المئوية المتوقعة للفرق بين المحددات بكل دولة ونسبة محددات الدولة القياسية، ومجموعها عام ٢٠١٥

المنطقة	الدولة	الفرق بين نسبة الفقر لكل دولة والدولة القياسية POV	النسب المئوية المتوقعة للفرق بين المحددات							
			نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G)	نسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (A)	سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان) (R)	نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (N)	%البطالة من إجمالي القوى العاملة (U)	معدل التضخم- أسعار المستهلك (سنويا)- (I)	المجموع	نسبة إنخفاض الفقر
جنوب وجنوب شرق آسيا	بنجلاديش	18.9	5.76	4.53	39.68	0.76	0.86	0.88	52.47	9.94
	الفلبين	5.8	3.86	5.39	24.7	0.32	2.26	0.92	37.36	1.18
	الهند	15.0	5.07	3.59	40.92	0.72	0.31	0.60	51.21	7.7
	الصين	16.2	4.78	6.99	31.88	0.68	2.50	*	46.82	7.6
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مصر	22.4	3.93	6.51	32.89	0.12	7.58	1.78	52.81	11.45
	المغرب	2.8	4.67	5.10	19.49	0.06	5.15	*	34.67	0.98
	تونس	9.8	3.76	6.66	14.59	0.15	9.45	0.60	35.20	3.46
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	بوليفيا	33.2	4.87	5.62	13.28	1.06	0.00	0.43	25.25	8.39
	السلفادور	29.5	4.52	6.61	14.67	0.59	3.05	*	29.43	8.69
	هندوراس	58.4	5.45	5.45	23.93	0.74	3.36	0.24	39.15	22.9
	باراجواي	21.2	4.31	3.78	20.30	0.57	1.72	0.22	29.90	6.35

* تشير إلي أن قيمة هذا المحدد أحسن حالًا من نظيرة بدول المستوي القياسي المفترضة.

المصدر: حسبت من الجدول رقم(٥) والمعادلة رقم (٢).

أما المحدد الذي يلية يختلف من منطقة لآخري، حيث يتضح أن المحدد الثاني المسئول عن ارتفاع نسبة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو ارتفاع معدل البطالة، أما منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فكان انخفاض نسبة القيمة المضافة للزراعة. كما أن بنجلاديش تعتبر أكثر الدول تأثراً بإنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G)، أما الفلبين فهي أكثر الدول تأثراً بإنخفاض القيمة المضافة للزراعة (V)، كما تعتبر الهند أكثر الدول تأثراً بإرتفاع نسبة السكان المناطقق الريفية (R)، بينما تعتبر بوليفيا أكثر الدول تأثراً بإرتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (N) والذي بلغ نحو ١,٠٦%؛ أي أنها أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الفقر المدقع من بين دول العينة مقارنة بباقي دول عينة الدراسة، كما تعتبر تونس صاحبة أكبر تأثر من نسبة ارتفاع معدل البطالة المسبب لإرتفاع الفقر حيث بلغ نحو ٩,٤٥% مقارنة بباقي دول العينة محل الدراسة. في حين كانت مصر أكثر تأثرا بارتفاع معدل التضخم في أسعار المستهلك والذي بلغ نحو ١,٧٨%.

ويوضح الجدول التالي رقم (٧)؛ امكانيات خفض نسبة الفقر في الدول محل الدراسة، من خلال محاولة الوصول إلي أفضل نسبة للعوامل (المحددات) المؤثرة في الفقر بكل دولة من دول العينة بالإستعانة بقيم محددات المستوي القياسي المفترض للحصول عل نسبة أفضل للفقر ومنخفضة عن القيم الحالية.

كما يتضح من نفس الجدول أن مصر تستطيع أن تخفض نسبة الفقر من ٢٧,٨% عام ٢٠١٥ إلي ١٥,٩٥% (وهذا ناتج من انخفاض نسبة الفقر بقيمة قدرها نحو ١١,٨٥ بعد تحسن مستوي المحددات مقارنة بمحددات المستوي القياسي)، إذا تمكنت من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بها من ١٠,٨% إلي ١٤,٧%. وزيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من ١١,٣% إلي ١٧,٨١%. وعلي الجانب الأخر تقليل نسبة سكان المناطق الريفية من ٥٦,٩% إلي ٢٤%، وتقليل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ٤,٥% إلي ٤,٤%، وخفض معدل البطالة من ١٢,٨% إلي ٥,٢٢%، وتقليص معدل التضخم من ١٠,٤% إلي ٨,٦%.

النتائج

١- ازدياد نسبة وأعداد الفقر والفقراء تحت خط الفقر القومي في مصر من سنة لأخري، علي الرغم من الجهود التنموية المبذولة. فقد تزايد عدد ونسبة الفقراء من ١٢,٨ مليون نسمة، ٢٤,٣% عام ١٩٩٠ إلي ٣٠ مليون نسمة، ٢٧,٨% عام ٢٠١٥علي الترتيب.

٢- ازدياد نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع من ٤,٤% من السكان إلي نحو ٥,٤% عام ٢٠١٥، وقد يرجع هذا الارتفاع إلي ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر.

جدول رقم(٧): امكانيات خفض نسبة الفقر في الدول محل الدراسة مقارنة بالدولة القياسية ماليزيا عام ٢٠١٥

المنطقة	الدولة	نسبة الفقر عام ٢٠١٥ بعد التخفيض		امكانيات الحصول للازمة للمحددات									
				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G)		نسبة الفجوة المضافة تزايداً من الناتج المحلي (A)		مقدار المتوسط الريفية (٪ من إجمالي عدد السكان) (R)		نسبة السكان الذين يقطنون من أقصى الكثافة (N)		القوى العاملة ٪ البطالة من إجمالي (U)		معدل التضخم أسعار المستهلك (بمتوسط) (I)	
		الحالية	بعد	الحالية	بعد	الحالية	بعد	الحالية	بعد	الحالية	بعد	الحالية	بعد	الحالي ة	بعد
جنوب وجنوب شرق آسيا	بنجلاديش	14.3	14.36	3.3	9.11	13.5	20.03	65.7	26.02	15.1	14.34	4.2	3.34	6.2	5.32
	اندونيسيا	11.2	9.02	11.1	14.92	13.9	19.19	46.3	21.6	7.9	7.58	6	3.74	6.4	5.48
	الهند	20.4	12.7	6.1	11.21	17.5	21.09	67.3	26.38	14.5	13.78	3.5	3.19	4.9	4.3
	الفلبين	21.6	14	7.3	12.11	10.3	17.29	55.6	23.72	13.8	13.12	6.3	3.8	1.4	*
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مصر	27.8	15.95	10.8	14.7	11.3	17.81	56.9	24.01	4.5	4.38	12.8	5.22	10.4	8.62
	المغرب	8.2	7.22	7.8	12.45	14.3	19.4	39.8	20.11	3.5	3.44	9.7	4.53	1.6	*
	تونس	15.2	11.74	11.5	15.23	11	17.66	33.2	18.61	5	4.85	15.2	5.75	4.9	4.3
أمريكا اللاتينية وبعثة الكاريبي	بوليفيا	38.6	30.21	7	11.84	13.2	18.82	31.5	18.22	20.2	19.14	3.1	3.1	4.1	3.67
	السلفادور	34.9	26.21	8.4	12.89	11.1	17.71	33.3	18.63	12.3	11.71	7	3.95	1	*
	هاييتي	63.8	40.92	4.6	10.65	13.6	19.03	45.3	21.37	14.8	14.06	7.4	4.04	3.2	2.96
	باربادوس	26.6	20.25	9.2	13.53	19.2	21.98	40.6	20.3	12	11.43	5.3	3.58	3.1	2.89

* تشير إلي أن قيمة هذا المحدد قبل الإنخفاض أحسن حالًا من نظيرة في المستوي القياسي المفترض؛ لذا لا داعي لتعديله.

المصدر: حسبت من الجدولين رقم (٥) و (٦)

٣- تزايد حدة الفقر في الوجه القبلي عن الوجه البحري، وفي الريف عن الحضر.

٤- مازالت محافظات صعيد مصر المستحوذة علي النسبة الأكبر من نسبة الفقر، ووصلت إلى أعلى مستوياتها بمحافظة أسيوط بنسبة بلغت نحو 60%، تليهما محافظة قنا بنسبة 58%، ثم سوهاج ٥٥%.

٥- تبعاً لقيمة خط الفقر المطلق والمدقع عام ٢٠١٥ فإن الفرد يحتاج إلي حوالي ٤٨٢ جنيه، ٣٢٢ جنيه في الشهر علي الترتيب. بمعني آخر أن الأسرة المكونة من خمس أفراد تحتاج إلي ٢٣٧٢ جنيها في الشهر؛ حتي تستطيع الوفاء بإحتياجاتها الأساسية.

٦- امكانية خفض نسبة الفقر عند الاهتمام بالمتغيرات التالية: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، معدل البطالة، معدل التضخم، سكان المناطق الريفية، القيمة المضافة للزراعة وأخيرا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

١- التوسع في المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة في القطاع الزراعي؛ لتوفير فرص عمل وجعل الأفراد منتجين لمكافحة وتقليل البطالة والفقر، مع اعفاءها من الضرائب لحين الانتهاء من سداد القرض.

٢- التركيز علي النمو في صعيد مصر؛ بزيادة توجية الإستثمارات فيها وبخاصة كثيفة إستخدام العمالة. مع مشاركة السكان في البرامج والأنشطة التنموية في صنع القرارات وحل مشكلاتهم؛ للخروج من حلقات الفقر.

٣- رفع الحد الأدني للأجور إلي ٢٣٧٢ جنية للأسرة المكونة من ٥ أفراد؛ حتي يتسني لها الوفاء بإحتياجاتها الأساسية.

٤- تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية؛ وذلك بزيادة الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية الغذائية، وإتباع التركيب المحصولي الأفضل الذي يعظم صافي العائد الزراعي.

٥- تحقيق التوازن بين معدل النمو السكاني -للمناطق الريفية خاصة والسكان عامة- ومعدل نمو الأراضي الزراعية من خلال التوسع في استصلاح الأراضي وعمل ظهير صحراوي لكل محافظة.

٦- رفع القيمة المضافة للزراعة بإضافة منافع شكلية ومكانية وزمنية وخاصة التصنيع الزراعي، وعودة الدورة الزراعية وتفعيل دور المرشد الزراعي. والأهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة الإنتاج لمواجهة ارتفاع الأسعار المستمر.

٧- تقليل نسبة سكان المناطق الريفية من ٥٦,٩% إلي ٢٤,٠١%، وتقليل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بها من ٤,٥% إلي٤,٣٨%، وخفض معدل البطالة من ١٢,٨% إلي ٥,٢٢%، وتقليص معدل التضخم من ١٠,٤% إلي ٨,٦٢%. وزيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة بها من ١١,٣% إلي ١٧,٨١%. من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بها من ١٠,٨% إلي ١٤,٧%. لخفض نسبة الفقر من ٢٧,٨% إلي ١٥,٩٥%.

المراجع

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) (٢٠٠٩): تقرير اجتماع الخبراء حول قياس الفقر، بيروت، ص٦.

الأمم المتحدة (٢٠٠٥): اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، الدورة الثالثة، تحت عنوان: إدماج برامج العمل الوطنية وإسهامها في مجمل عملية القضاء علي الفقر، ص٥.

الأمم المتحدة (٢٠٠٩): التمكين القانوني للفقراء والقضاء علي الفقر، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام، الدورة الرابعة والستون، البند ٥٨ من القائمة الأولية: القضاء علي الفقر وقضايا إنمائية أخري، ص٥.

الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥): بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك.

الخولانى، محمد محمد (٢٠١٢): خصائص الفقراء فى مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد الثالث، العدد الخامس، ص٨٥٩.

الطحلاوي، محمد رجائي(٢٠١١): العلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد ٣٥، ص١٠٣.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (٢٠١٥): قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ص١١.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٥): دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية في اللدول العربية، ص١.

الموقع الألكتروني لبوابة معلومات مصر: www.eip.gov.eg

الموقع الالكتروني للبنك الدولي: WDI , http://databank.worldbank.org .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (٢٠١٦): تنمية للجميع، ص ٢.

حجازي، عزه محمد (٢٠١٥): الحد من الفقر في إطار اللامركزية المالية في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ١٦، العدد ٤، ص٣٧.

كريم، كريمة(٢٠١٢): الفقر في ثلاث دول عربية منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل: اليمن، مصر، البحرين، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات– قطر، المجلد الأول، العدد الأول، ص١١٣.

Amartya Sen (2005): Human Rights and Capabilities, Journal of Human Development,vol 6, no.2, p 152.

Blatagi, B., H., (2005): "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex, pp 3-6.

Gujarati,D., N.,(2004), Basic Econometrhcs, 4th ed, chapter16, McGraw -Hill Higher Education, West Point, u k, pp 637-68.

-Jameson Boex [et al.], (2006): Fighting Poverty Through Fiscal

Decentralization, USAID Report, p3.

Shyamsundar, Priya (2002): Poverty environment indicators, Environmental Economic Series, Paper No.4, The World bank Environment Department.

Ravillion, Martin (2000): On the Urbanization of Poverty, The World Bank, Washington, D.C. Processed.

World Bank,(2000): Entering the 21st century, World Development Report, pl5.

THE PHENOMENON OF POVERTY IN EGYPT BETWEEN REALITY AND HOPED AND ITS POSITION AMONG SOME OF THE DEVELOPING COUNTRIES

[9]

Rihan, M. K. I.[(1)]; Elkassas, H. I.[(2)]; Abd El-Hamid, Seham, A.[(2)] and Abd El-Fattah, Walaa, O.[(2)]

1) Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University 2) Department of Environmental Agricultural Sciences, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University.

ABSTRACT

The issue of poverty, especially in third world countries is one of the biggest challenges facing the contemporary world, So this research aimed to identify poverty indicators in Egypt, and study the most important determinants of poverty, and in which they can reduce the levels of poverty in Egyptian society.

The study showed that the proportion of the poor in Egypt in 2015 represent about 27.8% of the total population, about 5.4% Living in extreme poverty. it appears increasing poverty in upper Egypt comparing with Lower Egypt, also Rural comparing with urban

we used Panel Data which depend on time series data,cross section data together.To overcome the problem of availability of data about the problem of poverty in particular, either through random sampling or time series.They both are incapable for current study requirements, time series has been selected for two years(2014,2015),As the latest two availability by poverty data for the States studied reflection time dimension effect of sample time; It became a high degrees of freedom after N become high.

The study sample included 14 countries of some areas of various States, representing cross section data which appears Effect of sample regions. To see the determinants that affect on the ratio of poverty in Egypt and some developing countries included in the study.

As it turns through the standard estimate of poverty determinants that variables that biggest contribution in explaining the change in the level of poverty are: Prevalence of undernourishment (% of population), Unemployment, total (% of total labor force), Inflation, consumer prices (annual %), Rural population (% of total population), Agriculture, value added (% of GDP), and GDP per capital.That 98% of changes that occur in poverty due to these independent variables. decreasing the population undernourished by 1% consequent decreasing in the poverty rate by 1.01%.

The study recommended reducing the proportion of rural population from 56.9% to 24.01%, and reduce the proportion of undernourished people from 4.5% to 4.38% , and reducing the unemployment rate from 12.8% to 5.22%, and reducing the rate of inflation from 10.4% to 8.62%, and increase the added value of agriculture from 11.3% to 17.81%, and increase GDP per capita from 10.8% to 14.7%. For reducing poverty from 27.8% to 15.95%. this is achieved through attention to agricultural development and food security through the expansion of land reclamation, and increase productivity of agricultural crops; by collects fragmented holdings, and the return of the agricultural cycle, and activate the role of the agricultural guider. In addition to the establishment of small and micro projects

key words: Poverty, National Poverty, Extreme Poverty, Human Development, Determinants Of Poverty.